

إطلاق
ميثاق الدفاع عن
الإستقلال وعن الوحدة الوطنية والسلم
الأهلي
مع نقابة المحامين في بيروت

بتاريخ 2008/5/27، أطلقت نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس نداء بإسم المحامين في لبنان، توجهت به الى أفراد وهيئات المجتمع المدني اللبناني من أجل توقيع " الميثاق اللبناني للدفاع عن الإستقلال وحماية الوحدة الوطنية والسلم الأهلي وصيانة النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني " .

أطلق النداء خلال مؤتمر صحفي عقده النقابتان في بيت المحامي بيروت، بحضور النقيبين رمزي جريج وعبد الرزاق دبليز وأعضاء مجلسي النقابتين ونقاء سابقين ومحامين .

بداية، تحدّث النقيب جريج، فتلا نداء المحامين الذي تضمّن تعبيراً عن إرتياحهم لما توصل اليه " حوار الدوحة " من إتفاق يضع حداً للأزمة السياسية وتهنئة للرئيس العماد ميشال سليمان بإنتخابه رئيساً للجمهورية، ثم عرض الميثاق الذي وقّع عليه أفراد وهيئات المجتمع المدني .

ثم تولّى النقيب دبليز تلاوة ما أعلنه الموقعون وإلتزموا به من نبذ جميع أشكال العنف المعنوي والمادي والإلتزام بالحوار الوطني السياسي الديمقراطي الشامل والمسؤول، وبالقوانين والمواثيق الناظمة لإعلام وطني توحيدي شامل .

في الختام، وقّع المحامون على الميثاق اللبناني الذي سيرفع الى المراجع الرسمية المختصة بعد الإنتهاء من جمع التوقيعات عليه، مع الإشارة الى أنه سبق المؤتمر إجتماع لمجلسي النقابتين تم خلاله إقرار النداء والميثاق بصيغتهما النهائية والتوقيع عليهما .



أخبار النقابة

نداء

ان المحامين في لبنان؛

تعبيراً منهم عن إرتياحهم لما توصل إليه مؤتمر الحوار الوطني في الدوحة من إتفاق يضع حداً
للأزمة السياسية التي كان اللبنانيون يعانون منها؛
وتهنئةً منهم للرئيس العماد ميشال سليمان بإنتخابه رئيساً للجمهورية؛
وأملأً منهم في رؤية العهد الجديد يسير في طريق التغيير العميق من أجل إقامة دولة الحق والقانون،
التي تكون قادرة على إبعاد الوطن عن مخاطر حروب تتكرّر بإنتظام؛
وإيماناً منهم بأن بناء المستقبل يفرض على الجميع إعادة النظر ببعض التصرفات والممارسات
السابقة؛

وشعوراً منهم بالأخطار المحدقة بوطنهم، وحقوق مواطنيه وحررياتهم، وأمنهم وأمانهم؛

وإنسجاماً مع مبادئ الدستور اللبناني؛

وإنطلاقاً من شعورهم بالمسؤولية الوطنية التاريخية؛

وإلتزاماً بوحدة لبنان وسلمه الأهلي؛

ودفاعاً عن دولة الحق والقانون والمؤسسات والنظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي؛

يهيّبون بجميع أبناء الشعب اللبناني وفئاته وهيئاته ونخبه - في مختلف الميادين والمجالات - أن

ينهضوا لحماية وطنهم في وجه تلك الأخطار؛

وهم، إذ يبادرون إلى وضع مبادئ العمل الوطني وتوجهاته هذه، التي يجب أن يحرص عليها

اللبنانيون كافة؛

يدعون المجتمع المدني - أفراداً وهيئات - إلى تبني هذا الميثاق، والتوقيع عليه، ليصبح وثيقة لبنانية

وطنية جامعة، ترسم معالم الطريق لتحرك وطني شامل، يؤدي إلى تعميم مبادئ هذه الوثيقة وتوجهاتها،

ويؤول إلى تفعيلها وتنفيذها.



أخبار النقابة

الميثاق اللبناني للدفاع عن الإستقلال وحماية الوحدة الوطنية والسلم الأهلي وصيانة النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني

إن أفراد وهيئات المجتمع المدني اللبناني الموقعين على هذا الميثاق؛

إدراكاً منهم للأخطار التي أهدقت بمصير لبنان في الفترة الماضية؛ والتي هددت وجوده ووحدته
وسلمه الأهلي؛

وإقتناعاً منهم بدور المجتمع المدني في الحفاظ على مقومات الوطن وإستقلاله وسيادته، وحماية وحدة
الشعب والوطن، وترسيخ وجود دولة الحق والقانون والمؤسسات فيه؛

وإيماناً منهم بأن لبنان، تجربة حضارية غنية - تكاد تكون فريدة - مضمونها عيش مشترك، تتلاقى
فيه الأديان والطوائف والمذاهب، ضمن نمط حياة يفسح في المجال أمام الجميع من أجل تواصلهم وتفاعلهم
بعضهم مع بعض - أفراداً وجماعات - ويقوم على أساس الإعتراف بالآخر، وإحترام تمايزه وإختلافه،
والقبول به شريكاً في البناء الوطني، دونما محاولة للسيطرة عليه أو إستتباعه أو إلغائه؛

ويقيناً منهم بأن لبنان، وطن نهائي لجميع أبنائه، حر سيد مستقل، نظامه جمهوري ديمقراطي
برلماني، يقوم على إحترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والتعبير والمعتقد؛

وثباتاً منهم على قناعتهم بأن لبنان عربي الهوية والإنتماء، وأن عروبه رابطة ثقافية وإطار
حضاري قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، وإن التنوع والتعدد والإنتفاح على الثقافات
الإنسانية الأخرى يغني هذا الإنتماء العربي، وأن نشر ثقافة الإعتدال والتسامح والحوار، برفض كل أشكال
الإرهاب والتعصب والتطرف والإنعزال عن الآخر ونبذ، أمور تثري هوية لبنان وإنتماءه وتغني حوار
الحضارات فيه؛

أخبار النقابة

وتشديداً منهم على أن جميع هذه المبادئ، قد جسدها اللبنانيون في دستورهم، كي يبقى الوطن واحداً - أرضاً وشعباً ومؤسسات - في حدوده المنصوص عليها في الدستور والمُعترف بها دولياً، على أساس ميثاق العيش المشترك، الذي لا شرعية لأية سلطة تناقضه؛

وإصراراً منهم على التمسك بقيام دولة الحق والقانون والمؤسسات، دولة مجنّدة للدفاع عن سيادة الوطن وإستقلاله، تكون ملزمة بمواجهة العدو الإسرائيلي، بخلفيات أطماعه التاريخية وتمادي عدوانه على وطننا وأبناء شعبنا؛ لكنها - في الوقت نفسه - تكون هي دولة الشرعية المسؤولة، دستورياً وواقعياً، عن خياراته السياسية؛ والتي تتجاوب مع كل القرارات الدولية الداعمة لإستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه، ضمن حدوده المُعترف بها دولياً؛ وهي الدولة التي تستجيب لضرورة العدالة الدولية، والتي يجب أن تشكل تازراً لبنانياً من أجل قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وتناصرها وطنياً بغية محاكمة الجريمة المنظمة الإرهابية؛

وفهماً منهم لأخطار الإنقسام الوطني العميق والحاد، الذي كاد يفكك أواصر الوطن ووحدة مجتمعه، وينشر في ربوعه أخطار الفتنة الطائفية والمذهبية، التي أذرت بشرور مستطيرة، في مقدمها إحتتمالات الفوضى العامة والإحتراب الداخلي، والتي لا يمكن أن تُدرأ إلا بتمسك اللبنانيين بوحدتهم الوطنية وتضامنهم الإجماعي، ورفضهم كل تقسيم أو تجزئة أو توطين، من خلال إصرارهم على منع إنقسامهم على أساس الدين أو الطائفة أو المذهب، والحوول دون قسمتهم إلى معسكرين متناحرين على أساس الشقاق عوضاً عن الوفاق؛

وتوكيداً منهم على ضرورة إعادة إحياء مبدأ الحوار الوطني الشامل بين جميع الأطراف والأفرقاء المعنيين بالحفاظ على لبنان وطناً واحداً موحداً، شعباً وأرضاً ودولة ومؤسسات، بحيث يتسع هذا الحوار لمختلف القوى السياسية وهيئات المجتمع المدني، بعيداً عن أي سلوك مغامر بمستقبل الوطن أو مقامر بوحدة مجتمعه، في وقت يحتاج فيه لبنان إلى توافق وطني ثابت يحفظ كيانه وإستقراره وإستقلاله؛ ومثل هذا التوافق كان دوماً في أساس صيغة العيش المشترك التي صانته لبنان؛

وعلماً منهم بأن الشعب هو مصدر السلطات في الوطن، وصاحب السيادة عليه، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وفق مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها في آن معاً، وإن هذه السلطات

أخبار النقابة

يجب أن تعمل سوية، من أجل إستنقاذ لبنان مما يعانيه من إنقسام وتشردم وضياع الرؤية والإتجاه، كي لا يبقى رهينة في يد القوى التي ترغب في جعله ساحة لخلافاتها ونزاعاتها وصراعاتها؛

يعنون ويلتزمون بما يلي:

أولاً: ينبذ الموقعون جميع أشكال العنف المعنوي والمادي في العلاقة بين اللبنانيين، وكل تصرف يمهد لحرب أهلية، أو يسهم في إشعال فتيلها؛

ثانياً: يلتزم الموقعون بالحوار الوطني السياسي الديمقراطي لحل الخلافات القائمة بين اللبنانيين، ويدعون إلى أن يكون شاملاً مسؤولاً، بخطاب عقلاني هادئ بناءً، يرفض كل كلام متشنج يثير الفتنة بين المواطنين؛ ويدعون إلى وقف الحملات المعبرة عنه في الوسائل الإعلامية، والإلتزام بالقوانين والمواثيق الناظمة لإعلام وطني توحيدي شامل.

ثالثاً: يتشبث الموقعون بالسلم الأهلي والوحدة اللبنانية الوطنية الراضة كل إستقواء بالخارج؛ ويستنهضون المجتمع اللبناني بأكمله لمكافحة ظاهرة التبعية السياسية الطائفية والمذهبية والفتوية، الضيقة الأفق والنظرة؛ ويعتقدون الفكر الوطني الديمقراطي المرتكز على التعدد السياسي والفكري - ضمن الوحدة الوطنية - لشعب لبناني يبقى واحداً، وإن تنوعت مكوناته الدينية والطائفية والمذهبية؛ ويستتصرون بإرادة اللبنانيين جميعاً التائفة إلى حياة مشتركة في وطن آمن مستقر مزدهر.

رابعاً: يصر الموقعون على أن الجريمة في مجتمعنا والعالم، يجب ألا يفلت فاعلوها والمسهمون فيها من العقاب العادل؛ فكيف إذا كانت جريمة إرهابية؟ وهم يطالبون بالسير في التحقيق والمحاكمة الدولية، في إطار قضائي مستقل، كي لا يصبح المجرمون حصينين وبمنأى عن العقاب.

خامساً: يحذر الموقعون من تداعي سلطة الدولة والقانون، وإستشراء الفوضى والفساد، وشل مرفق العدالة، وتعطيل دور القضاء ومؤسساته؛ وهم يشددون على وجوب إحياء المؤسسات الدستورية، تمهيداً لحلّ المسائل الخلافية في إطارها، وتأسيساً لمسار بناء الدولة المدنية الحديثة، التي يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمايز أو تفضيل، وترعى حقوق الإنسان

أخبار النقابة

وحرياته الأساسية؛ وهي، لئن وجب عليها أن تراعي حقوق العائلات الروحية في لبنان، فإنها لا تعلي هذه الحقوق على حقوق المواطن، الواجب مراعاتها في القوانين بإعتبارها مكرسة في الدستور.

سادساً: يطالب الموقعون بتغيير جذري في المفاهيم والممارسات التي إتسم بها العمل في الشأن العام في لبنان، بحيث ينصبّ جهد العاملين في هذا المجال على إقامة دولة الحق والقانون، مع ما يستوجبه ذلك من إصلاحات عميقة في الإدارة، والقضاء بغية قيام سلطة قضائية مستقلة، تكون الضامن لحقوق المواطنين وحرياتهم.

سابعاً: يلتزم الموقعون بالعدالة الإجتماعية الوارد ذكرها في مقدمة الدستور، بإعتبارها مبدأً إنسانياً وفكرياً يوجه سياسات التنمية والتطوير الإقتصادي والإجتماعي في لبنان، وخصوصاً لجهة الإنماء المتوازن والمتكامل في أرجاء الوطن كافة، وفق ما أقرته وثيقة الطائف؛ وهم يتكاتفون من أجل معالجة المعضلة الإقتصادية - الإجتماعية المستقلة، التي تهدّد دخل الفئات الشعبية في الصميم، ويؤدي تفاقمها إلى مضاعفة حجم البطالة ووتيرة الهجرة، وخصوصاً هجرة الشباب والأدمغة؛ ناهيك عن زيادتها أرقام الدين العام وعجز الموازنة.

ثامناً: يحث الموقعون السلطات الدستورية في لبنان، في مستهل العهد الجديد، على التعاون والتآزر فيما بينها، كي يكون رئيس الجمهورية رمزاً لوحدة الوطن والحكم بين السلطات، يسهر على إحترام الدستور ويحافظ على إستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه؛ وكي يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، تأخذ على عاتقها وضع قانون إنتخابي عصري جديد، يذهب أبعد من تقسيمات الدوائر الإنتخابية - على أهميتها - فيضمن التمثيل الصحيح لمختلف فئات الشعب اللبناني، ويحقق التعددية السياسية، ويحفظ وحدة الشعب والدولة، وفقاً لما نصّ عليه إتفاق الطائف وكرسه الدستور؛ بحيث ينجم عنه مجلس نواب جديد، يقود البلاد وفق مآل يؤدي تدريجياً إلى إلغاء الطائفية السياسية؛

تاسعاً: يدعو الموقعون جميع هيئات المجتمع المدني وأفراده إلى إعتناق هذه المبادئ والتوجهات، وأخذ المبادرات والقيام بالخطوات في سبيل تفعيلها وتنفيذها، وممارسة مختلف أشكال التحرك الديمقراطي لحمل جميع القوى السياسية على مواصلة الحوار الوطني المسؤول، حرصاً على

أخبار النقابة

إستتباب السلم الأهلي - حجر الزاوية في بقاء لبنان - وتثبيتاً لإستقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وشعبه، التي لا تتركز - جميعها - أو ترسخ؛ إلا بقراره الوطني المستقل.

بيروت في 27 ايار 2008

